

مطلق العلم على كل تقدير لا يخرج عن هذا التقسيم وهو انه إما
 ان يكون امرا واجبا حصوله في المادة أو متعاضدا عليه ذلك أمر متارة
 يحصل في المادة متارة بتغير عنها والواجب حصوله في المادة
أما واجب الحصول في المادة اي مادة كانت من غير تعيين أو يجب
 حصوله في مادة معينة فالمتغير يسمى المادة مختلفا من غير تعيين
 هو العلم المتعلق بالمقادير والكيفيات بيما أنه عند علماء الرسوم والعلم
 الرياضي والمشتراك فيه تعيين المادة يعرف من العلم الطبيعي والمتنوع
 حصوله في المادة عكسا هو العلم الالهي باعتبار الذي يبرر
 تارة في المادة وتارة مجردا عنها هو علم متعلق الاسماء الالهية
 والحقايق الكلية كالحياة والعلم والقدرة والوحدة والكثرة
 والسمكية والتركيب ونحو ذلك فان هذه الامور معان وحقايق
 في نفسها ومن شأنها ان توهن تارة في المجردات واخرى في المواد
 العينية وذلك لان الوحدة مثلا لما حصلت وتوفي الحقايق العنوية
 بالتجريد واخرى في ذوات الاجسام علم انها بما هي وحدة غيبية عن
 المواد الجسمانية والالامتنع وجودها وتعلقها بدون المادة ولما
 وجدت مع عدم هذه المواد علم عنها وتعلقها فاعلم ذلك
 فانه صواب شريف وتقسيم حاصر لكيف يتنوع على قواعده

جليلية

جليلية والله الهادي الى سواء السبيل
تمت بهذا الفصل تضمن ضابطا شريفا جليليا
 في بيان اسرار النهايات وغير ذلك من القواعد التفصيلية
 المتفرجة عن الاصل الشامل الظاهر بالانسان الكامل اتمتع
 ان الانسان لا ينفى اثر الاثره ما كان كنهه من الحقايق الالهية
 والكونية او اعلى التمام **ويختلف** الامر والحال بحسب
 جمعية المصالح كلها بان جمعية الاصلية الكبرى المعادة حقيقة
 الحقايق كلها التي كانت احوال الكمال من الناس عبارة عن فائقها
 وصورا حكمية التفصيلية فالانسان الكامل هو
 كنه هذه الحقيقة والظاهر بها والحال انما هو حيث هو انسان
 جمعية تخصص بالقوة وبالفعل ايضا فان عن حكم جمعية الشخصي
 وشملت الاشياء كلها على التمام فعلا وانفعا لا وتفصيلا
 واجه الاعلى ما يستبينه على كليات ذلك فيما بعد ان شاء الله
 تعالى فهو المسمى بالانسان الكامل ومن نزل عن هذه الدرجة
 فمنه من دون الكمال ولكن يتفاوت الامر بحسب قري نسبتهم
 من الكمال وبعدهما والحكم في ذلك كله لاغنى ما يظهر حكم من الاسماء
 والحقايق ويتيمر هكذا الاخر فيما بعد الانسان الكامل فان حكم

Copyright © King Saud University